الوحدة اليمنية وسؤال الهوية

من مخرجات عصر اقتصاد الخراج إلى تحديات عصر الاستعمار

(2 ـ 4)

هكذا شهدت بلادنا أول ظاهرة سياسية في تاريخ اليمن المعاصر، تمثلت في التزاوج الذي حصل بين الثقافة والأيديولوجيا في إطار ثقافة سياسية شمولية تحولت إلى محدد رئيسي للتعاطي مع موضوع الوحدة ومعادلة التجزئة وذلك من خلال رفع شعار الوحدة وتكريس التناقضات بين الشطرين في آن واحد .. وهي ظاهرة تستدعي التأمل الموضوعي لظاهرة أخرى في تاريخ اليمن الوسيط ، حين كان للثقافة الدينية المتزاوجة مع الأيديولوجيا المذهبية دور مهم في نشوء أول دولة يمنية مستقلة عن الدولة العباسية في عهد الخليفة المأمون من جهة، وتكريس التناقضات الداخلية في إطار هذه الدولة المستقلة ، والتي وصلت ذروتها إلى تشرذمها وتجزئتها في هيئة كيانات ودويلات داخلية من جهة أخرى. شأنها في ذلك شأن دول ملوك الطوائف التي نشأت على أطراف نظام الخلافة الإمبراطوري ، كنتاج موضوعي لتناقضاته وتشوهاته في عصر اقتصاد الخراج .

أحمد الحبيشي

في هذا السياق نجح الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي في الوصول الى اليمن تلبية لدعوة من زعماء القبائل اليمنية المتناحرة على الحكم ، بهدف إيقاف الحروب الداخلية ، وتمكن من إقامة نظام حكم مستقل ذاتياً عن الخلافة العباسية عام 819 م ، وذلك بعد ان أضاف إلى المذهب الزيدي مبدأ يحصر الحكم بموجبه على سلالة البطنين العلوية والهاشمية ، ثم بدأ الدعوة إلى مذهب الإمام زيد بن علي في مدينة حجة بشمال اليمن حيث أسس هناك الدولة الزيدية التي انتقلت فيما بعد إلى مدينة صنعاء.

وأجمعت الدراسات التاريخية المتوفرة حتى الآن ، على أن دولة عقائدية من هذا الطراز لم تستطع تحقيق وحدة اليمن وحمايتها، كما لم تستطع في الوقت نفسه الحفاظ على استقراره الداخلي، وذلك بسبب منحاها الأيديولوجي المذهبي الذي سعى إلى تشكيل الوعي الديني وتوظيفه كأيديولوجيا لنظام الحكم ، وهو المنحى الذي ميز التطور التاريخي اللاحق لمختلف الدويلات اليمنية التي نشأت فيما بعد على أسس مذهبية وعقائدية .

الى هذا المنحى يعيد بعض المؤرخين ما ساد اليمن من ظواهر التمزق والصراعات المذهبية والقبلية التي أسفرت عن نشوء عدد من الدويلات اليمنية القائمة على الاستقطابات المذهبية الدينية، والنزعات المناطقية و القبلية ، وكان القاسم المشترك بينها يتمثل في إستغلال الوعي الديني واستخدامه كأيديولوجيا تبريرية للحصول على الشرعية ، ما أدّى الى أن يصطبغ تاريخ اليمن خلال تلك الحقبة الوسيطة بصبغة دموية .

عجزت تلك الدويلات والكيانات الإقطاعية عن التوسع وإخضاع الكثير من المناطق اليمنية، ولـم تتمكن من الوصول إلى حضرموت شرقاً ، والى عدن وأبين جنوباً ، وإلى حدود نجد شمالاً باستثناء دولة الصيلحيين التي أسسها علي بن محمد الصليحي عام 1047م، وجعل من مدينة «جبلة» عاصمة لها بعد أن نجح في إقامة أول دولة مركزية واحدة لليمن بأسره من أقصاه إلى أقصاه .

وكما هو معروف فان هذه الدولة اليمنية الموحدة استمرت بعد موت مؤسسها عام 1066م، حيث تولى قيادتها من بعده ، نجله المتزوج من السيدة أروى بنت أحمد التي أصبحت أول ملكة يمنية في التاريخ الميلادي الوسيط ، بعد أن أشركها زوجها في حكم البلاد بسبب ما كانت تتمتع به من علم بأصول الدين ، وقوة في الشخصية ، وإنفتاح على مختلف الفرق والمدارس الكلامية والمذاهب الفقهية.

شهدت اليمن في ظل الدولة الموحدة والمستقلة عن نظام الخلافة الامبراطوري ، استقراراً سياسياً ساعد على تحقيق تقدم ملموس في المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية، واحياء التقاليد السياسية التاريخية القديمة للمجتمع اليمني في مجال الحكم القائم على مبدأ الشورى والمشاركة الشعبية واللامركزية ، وقيام الدولة بوظائف عامة ،مثل الاهتمام بالزارعة وتنظيم الري والتجارة والحرف المهنية . كما انتعشت في البلاد حركة فكرية وثقافية ، تجسدت بظهور تيارات فكرية للفرق الإسلامية المختلفة وأبرزها المعتزلة ، حيث أمكن لليمن بفضل تنوع وتعدد هذه التيارات الفكرية أن يسهم بدور فعال في إغناء الفكر الإسلامي والثقافة العربية.

وقد إستمرت هذه الدولة الموحدة إلى أن توفيت الملكة أروى بنت أحمد عام 1138م ، حيث خلفها في الحكم نهج منغلق تسبب في تفكك أوصال المجتمع اليمني ، ودخوله نفق الانقطاع الحضاري نتيجة لإحياء الصراعات المذهبية التي كانت تشكل المحتوى الرئيسي لنظام الخلافة الامبراطوري والدويلات اليمنية غير الموحدة التي قامت على أطرافه في عصر اقتصاد الخراج الى جانب دول ملوك الطوائف الأخرى في شمال افريقيا والمشرق العربي ومغربه . وكانت هذه الدويلات تستمد مقومات وجودها من نزعات التشدد والتعصب و الظلم والتعسف التي أصابت الشعوب العربية بعد إنتقال مركز الدولة الإسلامية إلى الأتراك العثمانيين، وما ترتب على ذلك من تمزق المجتمع العربي ، وتـفاقم الركود الإقتصادي والثقافي ، ووقوع أجزاء عديدة من البلاد العربية تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأوربية في وقت لاحق .

في هذا السياق ، وخلال وقرون متلاحقة شهدت بلادنا قيام دويـلات مذهبية وآخرها المملكة المتوكلية في مطلع القرن العشرين ، والتي تأسست في ظل ظروف تاريخية نوعية ، برز فيها دور العامل الوطني الممزوج بالعامل المذهبي على اثر تنامي مخاطر التهديدات الاستعمارية الأوروبية واحتدام الصراع على الإمامة بين اكثر من إمام إدعى لنفسة الأصالة العقائدية ونزاهة المقصد ، إلى أن تمت مبايعة يحيى بن محمد حميد الدين إماماً على اليمن بلقب المنصور بالله المتوكل 1917م ، بعد نجاحه في مقاومة الأتراك وتوقيع صلح دعان مع دولة الخلافة العثمانية عام 1911م ، التي أقرت له بالإستقلال الذاتي مقابل الإلتزام بدفع الزكاة والخراج والدعاء للخليفة في خطب الجمعة بمساجد اليمن ، وصولاً الى تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت حتى يوم السادس والعشرين من سبتمبر 1962م .

الثابت أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لليمن كهمزة وصل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، جعله في العصر الحديث هدفاً لحملات التوسع والاحتلال من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى مثل البرتغال وهولندا وإيطاليا وتركيا وبريطانيا ، حيث نجحت الأخيرة في الانفراد باحتلال عدن 1839 م، والاحتفاظ بها لفترة طويلة فرضت خلالها هيمنتها الكاملة على باقي أجزاء الجنوب اليمني التي كانت خارج السيطرة المباشرة لدولة الخلافة العثمانية والدولة المتوكلية في آن واحد ، وفي هذا الإتجاه استكمل الإستعمار البريطاني احتلاله للجنوب بتوقيع معاهدات صداقة وحماية مع السلاطين وحكام الإمارات والمشيخات المجزأة ، و التي أصبحت بموجب تلك المعاهدات محميات بريطانية .

ولـّد هذا الوضع شعوراً وطنياً بالأخطار التي تهدد السيادة الوطنية والمصير الوطني ، و أفسح الطريق أمام بروز الإرهاصات الأولى للقضية الوطنية في ظل وضع متميز بالتخلف الشديد والعزلة الخانقة والانقطاع الحضاري ، غير أن طموح حكام بعض المناطق اليمنية في تكريس سلطتهم على الكيانات التي كانوا يحكمونها، وبناء دويلاتهم الإنعزالية فيها، أسهم في تمكين القوى الاستعمارية من استغلال الخلافات المذهبية والنزعات القبلية والمناطقية وتأجيجها باتجاه تحويلها الى صراعات طائفية وقبلية تضعف وحدة المجتمع من جهة ، وتمهد لطمس الهوية اليمنية من جهة أخرى .

في هذا السياق سعت القوى الإستعمارية الى تغذية طموح بعض الزعامات المحلية لإقامة دويـلات مستقلة في جنوب الوطن من خلال ابرام معاهدات للحماية والصداقة مع سلاطين وامراء ومشايخ الكانتونات الاقطاعية التي كانوا يحكمونها على اساس قبلي أو عائلي بعيدا عن نظام الخلافة الامبراطوري في عصر اقتصاد الخراج ، وبعد وقوعها في دائرة التبعية المباشرة للاستعمار البريطاني . كما حدث ما يشبه ذلك في شمال اليمن عندما تحالف محمد علي الإدريسي مع الإستعمار الإيطالي الذي كان ينظر الى تهامة كمجال حيوي للمستعمرة الإيطالية « أريتريا » ، وفيما بعد عندما تحالف الإدريسي مع الاستعمار البريطاني الذي أحتل ميناء الحديدة وسلمها له عام 1921م ، بعد توقيع معاهدة حماية وصداقة معه بهدف توسيع الدولة الأدريسية ، والحيلولة دون قيام دولة يمنية موحدة على الأراضي اليمنية التي كانت تابعة للدولة العثمانية .

بيد أن حكم آل حميد الدين نجح في تصفية الدولة الإدريسية من تهامة والحديدة ، وفي وقت لاحق من حرض، وحصرها داخل عسير ، وهو عمل تاريخي أسهم في توسيع نطاق الجغرافيا السياسية للدولة اليمنية، وكان له تأثير مهم على إهتمام نظام آل حميد الدين بعد ذلك بجنوب اليمن.

والحال أن العملية الوطنية التاريخية التي بدأها شعبنا اليمني منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، سارت في اتجاه ثابت استهدف القضاء على الحكم التركي في المناطق الشمالية من اليمن، ودرء مخاطر الوجود الاستعماري البريطاني بأفق التطلع الى بناء دولة مركزية موحدة.

في جنوب الوطن المحتل شهدت مدينة عدن خلال الحكم الاستعماري في الاربعينات نوعا من التعاطي مع سؤال الهوية على يد الجمعية العدنية التي كانت تسعى للدفاع عن عروبة عدن والتحرر من هيمنة النخب والجاليات الأجنبية لدول الكومنولث على الوظائف الإداريـة والفعاليات الإقتصادية والتجارية في المدينة ومما له دلالة أن شعار عدن للعدنيين الذي جسد مفهوم الجمعية العدنية لحق تقرير المصير جوبه بمقاومة شعبية عارمة من قبل الحركة الوطنية اليمنية التي كانت تطالب بالحق في الإستقلال عن الإستعمار ، والحق في إستعادة الهوية اليمنية المسلوبة ، لا بتقرير مصير عدن خارج هويتها الوطنية اليمنية ، فيما وجد مشروع الكومنولث الاستعماري دعما من بعض رجال الدين أمثال الشيخ محمد بن سالم البيحاني والشيخ محمد علي باحميش اللذين اختزلا مفهوم الهوية في نطاق ديني ضيق حيث اصدرا فتوى مشتركة زعمت بأنه من حق مسلمي دول الكومنولث البريطاني الاقامة الدائمة والتمتع بحقوق المواطنة في مدينة عدن على حساب ثوابت الانتماء الوطني والهوية اليمنية . كما كرس الشيخان البيحاني وباحميش خطب الجمعة ــ التي كان الاستعمار البريطاني ينقلها على الهواء من جامع العيدروس وجامع ابان بحي كريتر عبر اذاعة عدن الاستعمارية بالتناوب اسبوعيا ــ لتسويق تلك الفتوى التي باركها حاكم عدن البريطاني آنذاك ، والترويج لحق مسلمي الكومنولث في الاقامة الدائمة بمدينة عدن كمواطنين ، والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة باعتبار ان ذلك (فريضة شرعية) بحسب تلك الفتوى التي اسعدت الحاكم البريطاني كثيراً . وفي المقابل تبنى رجال دين وطنيون آخرون وعلى رأسهم الشيخ عبدالله محمد حاتم امام وخطيب جامـــع الهاشمي في الشيخ عثمان. موقفا مناهضا لمشروع توطين مسلمي مستعمرات الكومنولث البريطانـــي في عدن . وكان واضحاً في خطب الشيخ حاتم دفاعه عن الهوية اليمنية للجنوب المحتل منذ وقت مبكر، ورفضه التعامل مع خطط الحاكم الاستعماري البريطاني، بما في ذلك رفض التعاطي مع مشروع الجنوب العربي الذي جرى تسويقه في وقت لاحق بعد فشل مشروع توطين مسلمي مستعمرات الكومنولث البريطاني في عدن .

وقد نجح الوطنيون اليمنيون بفضل عدالة قضيتهم وصدق إيمانهم بحقيقة الوطن اليمني الواحد، في إلحـاق الهزيمة بمشروع توطين ابناء الكومنولث في مدينة عدن ، والتصدي لشعار حق عدن في تقرير المصير ، والذي كان يراد له ــ هو الآخر ــ ان يكون مدخلاً لطمس هويتها اليمنية ، ومنطلقاً لشعارات مماثلة لتقرير مصائر السلطنات والإمـارات المتعاهدة مع الإستعمار البريطاني ، الهدف منها في نهاية المطاف هو سلب الهوية الوطنية اليمنية لكامل اراضي الجنوب المحتل ، وتلفيق هويات بديلة زائفة !!

ثمة تاريخ طويل وزاخـر بالمآثر الكفاحية العظيمة التي اجترحها السياسيون و المثقفون والأدبـاء والكتاب والفنانون والطلاّب والعمال والمزارعون والتجار ورجال الدين الوطنيون في مجرى الدفاع عن الهوية الوطنية اليمنية ، والتطلع الى محو و إلغاء الخارطة التي فرضها المستعمرون والأئمة والسلاطين ، وإستبدالها بخارطة الحلم الوطني التي رسمت معالمها الثورة اليمنية (26 سبتمبر- 14 اكتوبر) ، وتتوّجت بإنتزاع الإستقلال عام 1967م ، وإستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد يوم الثاني والعشرين من مايو 1990 العظيم .

وعلى أساس هذا الاتجـاه تطورت هذه العملية ابتداءً من ثلاثينات القرن العشرين، وشكلت المحتوى الرئيسي للحركة الوطنية الشعبية المعاصرة في اليمن ، والتي وصلت ذروتها في الخمسينات والستينات، وتوجت بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م وثورة 14 أكتوبر 1963م وتحقيق الإستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م ، وميلاد الدولتين الوطنيتين اللتين اقتسمتا الوطن حتى الثاني والعشرين من مايو 1990م.

(يتبع)

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الشعارات الايديولوجية لا تنفع أحداً

ربما في الصين فقط، يمكن لك أن تسمع حزباً قام على أساس فكر أيديولوجي يتحدث بحماس عن ‘‘تجاوز الأيديولوجيا’’. في الواقع إن تلك هي واحدة من مزايا النسخة الشيوعية الصينية المحدثة. وفي الصين، حيث عمر الحزب الشيوعي يجاوز الثمانين عاماً منذ تأسيسه في العام 1912 وخمسين عاماً منذ تسنمه مقاليد الحكم وإعلان الاشتراكية الشعبية في العام 1949لن تصدف كثيرين يتحدثون بحماس عن أفكار الزعيم الشيوعي الراحل ماو تسي تونغ ودلالاتها التاريخية الحاسمة. وفي الحقيقة، فإنك ستجد العكس تماما، أن المرجعية الحالية للنخبة الحاكمة تبدأ من الحقبة التي أعقبت وفاة ماو: إصلاحات 1978 وأفكار مهندس الانفتاح الذي قاد الانعطافة الأهم ذي المعنى العميق في تاريخ الصين الحديث دنغ شياو بينغ.

وعند التطواف بين شوارع المدن الصينية، بكين أو شانغهاي وسواهما، لن ترى أيا من صور القادة الحزبيين، ولا حتى التاريخيين، تتصدر اليافطات أو رسوم «الغرافيتي» على جدران البنايات والمصلحات العامة. وربما تكون صورة ‘‘ماو» المعلقة أعلى بوابة القصر الإمبراطوري في قبال ميدان تيانانمين الشهير، الوحيدة لزعيم حزبي التي يمكن لك مشاهدتها. وفي البر الصيني الغربي، شدني فيما كنت أقف لدقائق على ناصية أحد الشوارع الرئيسة لمدينة ‘‘ينتشوان’’ ذات الأغلبية المسلمة أن جلّ الشباب المارّين قد اعتمروا بـذلات ‘‘على الموضة’’ وسرّحوا شعورهم على وفق «قصّات’’ تشبه القصّات الغربية إلى حدّ بعيد. وحين رحت سائلا مرافقنا ما إكسوليانغ عمّا إذا كان هؤلاء ينتمون إلى طبقات اجتماعية راقية، أطلق ضحكة خفيفة قبل أن يجيب ‘‘لا، إنه الجيل الجديد».

ويحلو للجيل الجديد احتساء الكابتشينو من ‘‘ستاربكس’’ وأكل الهامبورغر من ‘‘ماكدونالدز’’ والدجاج المقلي بالبقصم من «كنتاكي’’ ناهيك عن شرائح المعجنات من ‘‘بيتزاهت’’. إن ذلك كان يمكن أن يعدّ «خيانة طبقية’’ لو كانت الثورة الثقافية (1966 ـ 1971) ماتزال قائمة، لكنه اليوم غدا شائعا. وقد أحصيت ثلاثة أفرع تابعة إلى سلسلة مطاعم ‘‘ماكدونالدز’’ على الأقـل في شـارع واحـد بمدينة ‘‘شانغهاي’’ غصّت بالمرتادين الصينيين من مختلف الطبقات الاجتماعية.

نظرية القط

ولدى اللقاء بالمسؤولين وحتى القادة الحزبيين، لن تسمع كثيراً الشعارات الأثيرة التي اعتدت سماعها من الأحزاب الشيوعية المنتشرة عبر بقاع العالم. إنها لا تعني أي شيء اليوم مقارنة بالبراجماتية المعبر عنها من خـلال مـا يعرف لـدى الصينيين بـ‘‘نظرية القط’’: «القط أكان أبيض أم أسود يظل نافعا، طالما بإمكانه اصطياد الفئران» !.

حسين مرهون

فحين راح أحـد الـزمـلاء فـي ذروة حماسه يخاطب مـسـؤولا صينيا، هو مدير إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا تنج لـي، ويستوضحه بشأن بعض المـواقـع المتعلقة بـالحـزب الشيوعي، مستخدماً البادئة المعروفة لدى الأحزاب الشيوعية: «رفيق’’ كان الأخير يفرج عن ابتسامة عريضة داعـيـا إيـاه في تعقيب أشبه بالدعابة إلى «الانضمام إلى مركزية الحزب الشيوعي الصيني». ويقول تنج لي إنه مايزال «مؤمنا بالفكرة الشيوعية’’. لكنه سرعان ما يستدرك عبر إشـارة ذات دلالة لافتة ‘‘إن الشيوعية تمثل اليوم نوعاً من اليوتوبيا المثالية التي يظل الإنسان في حاجة لها حتى لو لم تعد موجودة أو تعذر تطبيقها».

أما تحديد الأفكار المثالية على أرض الواقع فيقول عنه ‘‘إنه أمر يحتاج إلى وقت طويل’’.

ويستشهد هاهنًا بمقولة منسوبة إلى أحد قـادة الحزب الشيوعي ‘‘الصين تعيش المرحلة الأولـى من الاشتراكية ولاتزال بعيدة جداً عن الشيوعية».

في الحقيقة، يظهر القادة الصينيون متحمسين جداً عند الحديث عن النموّ الاقتصادي - الذي فاق الولايات المتحدة العام قبل الماضي 2007 للمرة الأولى منذ العام -1930 أكثر من حماستهم إلى الحديث عن الأيديولوجيا المهيمنة. كما لو أن الشيوعية قد غدت تحصيلاً حاصلاً فيما الانشغال ‘‘الجموح’’ بها (قد) يأتي على حساب التنمية. وفي بلد المطلوب منه المـواءمـة السريعة والمتواصلة بين نسب التنمية وفائض سكاني زاد نحو الضعف خلال نصف قرن (حوالي بليون وثلاثمائة مليون نسمة) فإنه لا وقت يمكن أن يهدر في طريق ‘‘الجموح’’ أبداً ولا في أيٍّ من أزقته المتفرعة. إن ذلك يمكن أن يكون تفسيراً لفتور الصينيين عند سؤالهم عن ذلك. وتظهر معدلات النمو الاقتصادي السنوية في الصين ارتفاعاً متواليا بنسبة 01 %، غير أن الفارق هنا هو تنامي إسهام القطاع الخاص في هذا النمو بعد أن سمحت الـدولـة لمشروعاته بمنافسة اقتصاديات الدولة. وقد شجعت الدولة المستثمرين في القطاع الخاص حتى بلغ عدد أصحاب المشروعات الخاصة ما يربو على 5,2 مليون من أصحاب المشروعات الخاصة، إضافة إلى نحو 32 مليون صيني يعملون في شركات يديرها أو يشارك فيها مستثمرون أجانب.

الشعارات لا تنقذ

أحـد الـزمـلاء أبـدى خشيته أمام مساعد وزيـر الخارجية تشاي جيون من أن ينعكس هذا الوضع سلبيا على ‘‘الطبقة العاملة’’، وكان يشير تحديداً إلى ولاية هونغ كونغ التي تدمج بين نظامي اقتصاد السوق والاشتراكية معاً بعد أن تمت استعادتها من السيطرة البريطانية في العام 1997، فما كان من الأخير إلا أن عقب بكلمات قليلة لكن معبرة ‘‘الشعارات لن تنقذ الصين».

لكن حين راح زميل آخر واصفاً التجربة الصينية بأنها نوع من ‘‘الرأسمالية الوطنية’’ أبدى مدير عام الإدارة الثالثة بدائرة العلاقات الخارجية في مركزية الحزب الشيوعي ليو دنغلين اعتراضه بشدة على هذه التسمية. قال ‘‘إنها اشتراكية ذات خصائص صينية’’. في الواقع، إن هذه الجملة «اشتراكية ذات خصائص صينية’’ تمثل عصا السحر التي يلقي بها المسؤولون الصينيون في أوجه ضيوفهم لدى استيضاحهم بشأن التناقضات التي تظهر على ملامح نظامهم الشيوعي والتي تفضي به شيئا فشيئا إلى شكل من أشكال ‘‘الرأسمالية المحسنة».

فهم يرون أن إضافة العامل القومي ‘‘ذات خصائص صينية’’ قادر على حل جملة المتناقضات التي يفرضها تعاطي الصين مع نظام السوق. إن هذا ما يمكن تلمسه بوضوح من خلال ما يدعى بنظرية ‘‘التعبيرات الثلاثة’’ التي أطلقها الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين في أثناء مؤتمر الحزب السادس عشر. إذ تشير النظرية إلى ضرورة أن يعبر الحزب الشيوعي في أعماله عن ثلاث مهمات أساسية تحتل فيها ‘‘الثقافة الصينية’’ المرتبة الثانية: أولاً، تطوير القوى الإنتاجية الصينية - ثم ثانياً، إبراز تقدم الثقافة الصينية - وأخيراً ثالثاً، حماية المصالح الرئيسة لغالبية الشعب الصيني .

ويلفت تنج لي إلى مسألة ذات دلالة في أثناء رده على سؤال ذي علاقة ‘‘إن عمر النظرية الماركسية لا يتعدى 200 سنة، في حين أن الثقافة الصينية يناهز عمرها الآن 5000 سنة’’. ويقول «الصين التي نراها اليوم، هي الصين القائمة على أساس متراكم من التاريخ، وفي سياساتنا المعاصرة هنالك العديد من العناصر المستقاة من الثقافة الصينية’’ وفق تعبيره.

الثورة الثقافية.. نكبة

من جهته، يرى ليو دنغلين أنه ‘‘بواسطة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية استطعنا أن نحقق لفئات الشعب تقاسم ثروة الدولة».

وفيما يبدو أن ‘‘الخصائص الصينية’’ قد منعت من وقوع الحزب الشيوعي الصيني في الأخطاء التي وقع فيها رفاقه ‘‘الألداء’’ في الاتحاد السوفييتي السابق. من ذلك أن غريزته إلى التمدّد أيديولوجياً في الشرق والغرب تبدو اليوم في أشدّ مراحلها ضموراً. وهو يتجه إلى بناء علاقات شاملة مع الدول والأحزاب معاً بغض النظر عن أيديولوجيتها المهيمنة. ولدى سؤال دينغلين عما إذا كان يعرف أن هناك حزباً شيوعياً في البحرين، هو الأول في الخليج، وحزب آخر ارتبط تاريخه بالماوية، لم يبد ما يدل أنه على معرفة بذلك. وقال ‘‘غير حزبنا أسلوبه في التعاطي مع الأحزاب الأخرى منذ إصلاحات 1987».

وأضاف موضحاً ‘‘قبل هذا التاريخ كنا نركز على تطوير العلاقات الحزبية مع الأحزاب الشيوعية في العالم. لكن بعد ذلك غيرنا هذا النهج » على ما عبر. ويكشف دنغلين عن أنهم أصبحوا ‘‘على قناعة تامة الآن بضرورة تجاوز الأيديولوجيا والتعاون مع الأحزاب التي تحافظ على سلام العالم’’. وقال ‘‘قناعتنا الآن تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وأن لها اختيار طرق تحولها بحرية».

لكن هناك شيء واحد لم تطله حُمّى الإصلاحات في الصين الجديدة. وهم - كما وجدنا - غير نادمين على ذلك أبداً. لندقق في الجملة الصغيرة التالية: ‘‘نحتفظ بعلاقات طيبة مع الأحزاب الحاكمة وغير الحاكمة في جميع بلدان العالم عدا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة’’. في الواقع، كانت تلك كلمات دنغلين واصفاً علاقة حزبه بالحزبين المهيمنين على الحياة السياسية في أميركا قبل أن يهمّ مطلقاً قهقهة مدوية. وداخل مبنى الإدارة الثالثة بدائرة العلاقات الخارجية التابعة إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التي يترأسها دنغلين كان يمكن بسهولة نقد ‘‘ماو’’، الزعيم الصيني ذي الكاريزما الساطية والسطوة معاً. قال ‘‘علينا أن نعترف أن ماو ارتكب أخطاء فادحة’’ مشيراً على وجه أخص إلى ‘‘الثورة الثقافية».

ونقل عن مهندس الإصلاحات شياو بنغ قوله ‘‘إن الحزب الشيوعي والحـزب الصيني يبحثان معاً في طريق طويلة ومظلمة من دون الرفيق ماو».

في الواقع، فإن هذه ليست إشارة مستجدة تصدر عـــن الحزب بشأن عملية نقده للحقبة الماوية. إن تاريخ مراجعته لهذه الحقبة يعود حقيقة إلى العام 1891 حين أصـــدر بياناً جاء فيه ‘‘إن الثورة الثقافية التي امتدت من شهر مايو/ أيار 1966وحتى أكتوبر/ تشرين الأول 1967، كانت المسؤولة عن أغلب الانتكاسات الخطيرة وأشد الخسارات التي لحقت بالحزب وقادها ماو تسي تونـــغ’’ .

عملية تشبيب النخبة

ويحرص الحزب الشيوعي على ‘‘تشبيب’’ نخبه وتجديد الدماء في عروقه، وقد بدا هذا الاتجـاه واضحاً من خلال مؤتمر الحزب الأخير والمؤتمر الذي قبله حيث انتهى إلى وضع ‘‘لائحة عمرية’’ ترسم بدقة المتوسط العمري لشاغلي مواقعه الشاغرة أو تلك التي في الدولة. وهنا فقد حدد من خلال تقريره السياسي الذي شارك في نقاشه أكثر من 500 عضو على مدى 20 جلسة 52 عاماً زائداً عليها شهادة من معهد عال لمن يشغل عضوية اللجنة المركزية. و 68 عاماً تكون موجبة إلى التقاعد بالنسبة إلى رئيس الدولة و56 عاماً للوزير و 60 عاماً لنائب الوزير. يقول دنغلين «أنا نفسي لا يمكنني الترشح لمنصب نائب الوزير بعد سنتين’’ حيث ذرّف على الخمسين عاماً ونيف فيما العمر المطلوب لذلك هو دون الخامسة والخمسين. في الصّين فقط، ومرة أخرى يمكن لك أن تسمع حزباً قام على أسـاس فكر أيديولوجي يتحدث بحماس عن «تجاوز الأيديولوجيا’’. حسنا، ربما كان يمكن لهذا الأمر ألا يكون كذلك تماما لو لم يكن ثمة دولة ولا ثمة حزب حاكم. إنها الحكمة الإنسانية العتيدة: دعهم يحكمون.. ليتغيّروا!. وعلى أية حال، فإن دنغلين ليس لديه اعتراض على ذلك.

عن / صحيفة (الوقت) البحرينية